الشُبْهَةُ التاسعة
الزعم بأن نقـــــد
المحدثين اقتصر على نقد
الإســـناد ولم يشمل نقد المتـــون

السند هو سلسلة الرواة الذين روَرْا الحديث عن رسول الله ﷺ. والمتن هو الكلام المرْوِيّ عن رسول الله ﷺ، ويبدأ السند من الرواي الذي سمع الرسول ﷺ يتحدث بحديث في التبليغ عن الله ﷻ، ثم الذي سمعه منه – من السامع الأول – ثم الذي سمعه من السامع الثاني وهكذا حتى المنتهى.

وقد تكون الرواية رؤية بصرية لفِعْلٍ فعَله النبي ﷺ، أو سكوتًا منه عن فعل فعله صحابي أمام الرسول ﷺ فلم ينهه عنه، فيكون ذلك السكوت دالًا على إباحة ذلك الفعل لفاعله ولغيره.

وهذه هي السنة بأقسامها الثلاثة:

- الأقوال الصادرة من النبي ﷺ.
- الأفعال الواقعة منه ﷺ.
- التقريرات السكوتية عما قيل أو فُعل في حضرته ﷺ.

وعلماء الحديث وضعوا شروطًا حكيمة لمن تُقبل رواياتهم، ولمن تُرَدّ رواياتهم، وبذلوا في هذا المجال جهودًا مضنية، وفحصوا أحوال الرواة فحصًا دقيقًا، تطمئن إليه النفس، ويستريح القلب كل هذا تم من خلال "علوم الجرح والتعديل" ومعنى الجرح الوقوف على "النقائص" التي تمنع من قبول رواية الرواة ومعنى التعديل الثناء على الرواة الذين تتوفر فيهم شروط قبول الرواية.

وعلوم الجرح والتعديل، أو الذم والتزكية من أعم علوم الحديث، وأعلاها شأنًا. وقد نتج عنها عمل قوائم للرواة، كما نتج عنها تقسيم الرواة "طبقات" بينها تفاوت في الدرجات، سواء في ذلك المجرَّحين والمعدَّلين، كما وُضِع المعدلون في

درجات؛ والمجرحون في درجات، إذ ليس كل المعدَّلين في درجة واحدة، ولا كل المجرَّحين في درجة واحدة.

وقد هالَ منكري السنة ما رأوه أو سمعوا عنه من الجهود الجبارة التي قام بها علماء الحديث لنقد السند، وبدلًا من أن يعظموا هذا الجهد، ويتخذوا منه مدخلًا للإقرار بالسنة، عكسوا الوضع فاتخذوه مَسَبَّة قادحة في السنة، وخطط لهم الشيطان ليجعلوا الأبيضَ أسودَ، والحقَّ باطلًا، فقالوا: إن علماء الحديث اهتموا بنقد السند، وأهملوا نقد المتن، وهو الأهم؟ لأن المعاني في المتون، وليس في الأسانيد.

والهدف الذي يريدون الوصول إليه هو الطعن في متون الأحاديث، أي الطعن في كلام النبي ﷺ نفسه، ثم في أفعاله، ثم في موافقاته على ما وقع في حضرته من أفعال أو أقوال. فقالوا إن الأحاديث المروية عن الرسول ﷺ ما تزال في حاجة إلى نقد (غربلة) لأن علماء الحديث لم يقوموا بهذه المهمة، ولم يميِّزوا بين الحديث السليم، والحديث الدخيل، فلابد من إعادة النظر فيها لنُبقِي الصالح منها، ونلغي غير الصالح؟ يعني أن السنة ما زالت غُفْلًا فيها باطل مجهول.

تفنيد هذه الشبهة ونقضها:

إن اعتناء علماء الحديث بنقد السنة نقدًا دقيقًا واسعًا حقيقةٌ لا يماري فيها أحد. وآثارهم تشهد بذلك الاهتمام أما نقد المتن فلم يبلغ عشر معشار نقد السند، وهذه حقيقة، لا يماري فيها أحد كذلك. ففي نقد السند تتبعوا الرواة واحدًا واحدًا، حتى لكأنهم كانوا يرونهم رأي العين. أما في نقد المتن، فقد وضعوا قواعد كلية ضابطة يمكن بمراعاتها معرفة الحديث المقبول، ومعرفة الحديث المردود.

فعلماء الحديث لم يهملوا نقد المتن كلية، بل لهم فيه عمل حكيم محمود، وإن جحده الجاحدون، لكن هل يؤاخَذ علماء الحديث على هذا السلوك؟ وهل عدم التوسع في نقد المتون دليل على أن الأحاديث المروية عن النبي ﷺ بضاعة مغشوشة، يجب اطّراحها ونزع الثقة عنها؟!

لا يؤاخَذ علماء الحديث على توسعهم في نقد السانيد، وقلته في نقد المتون، لأن لكلٍ من الأمرين ما يقتضيه؛ لأن النقد الأول موضوعه الرجال الذين تسلسلت الرواية عنهم، وهم لا يُحْصَوْن عددًا، فالحديث الواحد يكون في سنده عشرة رجال أو أقل أو أكثر.

ولابد من فحص كل واحد منهم فإذا فرضنا أن (أ) كتب مصنفًا في الحديث خرَّج فيه ألف حديث، وكان متوسط السند خمسة رواة في كل حديث فمعنى هذا أنه لابد أن يكون لدية دراية بسيرة خمسة آلاف رجل. وليس هذا بالأمر السهل اليسير، ومعرفة سيرة هؤلاء الرواة كلهم ضرورة لابد منها لتوثيق الحديث المروي، ومعرفة درجته: صحيح – حسن – ضعيف – موضوع.

ونقد السند هو في حقيقة الأمر خادم لمتن الحديث، ولولا خدمة الحديث نفسه ما كان نقد السند، فالأمران متصلان لا منفصلان، وإن غابت هذه البدائه عن منكري السنة أجمعين.

نقد السند أَوْلَى:

وعلى نقيض ما يدَّعى منكرو السنة وأعداؤها مِن رمْي علماء الحديث بالقصور في الاهتمام بنقد السند دون نقد المتن، فإن علماء الحديث كانوا موفَّقين كل التوفيق من الله ﷻ في ما صنعوا لأن نقد السند أَوْلَى من نقد المتن. فنقْد السند موضوعه أخبار وسيَر الرواة، وهي أمور مخبوءة، لأنها أسرار حياتهم وسلوكياتهم، فذِكْرُ الراوي في الحديث لا يكشف عن سيرته، ولا يُحدِّث عن أخباره، فكان تتبع هذه السير والأخبار والأسرار ضروريًّا في توثيق الحديث والسنن.

ونحن – الآن – إذا قرأنا حديثا بسنده، وعرفنا أسماء الرواة لا تتضح لنا من رسم أسمائهم أخبارهم وسِيَرهم التي كانوا عليها وهم أحياء، وكفانا هذا كتبُ الجرح والتعديل، وما قاله علماءُ النقد في كل راوٍ منهم.

أما متن الحديث فهو يحمل في طياته أخباره ومعانيه. وفي استطاعة أهل العلم أن يعرفوا الحديث المقبول من الحديث المردود بالنظر العابر في معناه ومضمونه، فمثلًا

ما يروى في الموضوعات على أنه حديث مثل: "النظر إلى الوجه الجميل عبادة" ندرك ببديهة النظر أنه مكذوب موضوع لم يقُلْه النبي ﷺ. فالمتن يحمل معه مقتضيات الحكم عليه دون السند، ولو كان علماء الحديث قد عكسوا فتوسعوا في نقد المتن واقتصدوا في نقد السند لكانوا فعلًا أهلًا للمؤاخذه واللوم.

نقد المتون:

إن علماء الحديث وضعوا لها أمارات وعلامات كلية، يُعرَف بها المتن السليم من العليل. فالأحاديث التي متونها سليمة يذكرونها دون إبداء أية ملاحظات عليها. وهذا معناه أن متون هذه الأحاديث بريئة من النقد والمؤاخذات. فهو نقدٌ إيجابيٌّ صامت كما في البخاري ومسلم.

أما الأمارات والضوابط التي وضعوها لنقد المتون فهي موضوعة للكتب التي تجمع الأحاديث بدون تمحيص. فهذه الكتب، التي لم تحظ من جامعيها بعناية فائقة. أو ما يُروَى في كتب التفسير والفقه – أحيانًا – فإن هذه القواعد مفيدة لمن يطالع فيها حتى يسهل عليه معرفة ما ليس بحديث.

وقد اهتم علماء الحديث اهتمامًا بالغًا بدراسة متن الحديث واستَوفَوا تلك الدراسة وبذلوا قصارى جهدهم في العناية به بحيث لا يوجد مزيد على ما قدموه. ولقد كان الهدف الذي يسعون إليه من دراسة الإسناد ونقده وهو تمييز صحيح الحديث من ضعيفه وحماية السنة من العبث والكيد كان ذلك مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بنقد المتن، وتوثيق الراوي لا يتم إلا بثبوت عدالته وضبطه، وهذا الأخير إنما يُعرَف بمقارنة مرويّات الراوي مع مرويات الثقات الآخرين.

ومن الثابت الذي لا جدال فيه عند المحدّثين أن صحة إسناد الحديث لا تعني بالضرورة صحة الحديث لأن من شروط الصحيح ألا يكون شاذًّا ولا معللًا، والشذوذ والعلة يكونان في السند كما يكونان في المتن فقد يصح إسنادُ حديثٍ ما ويكون في متنه علةٌ قادحة تقدح في صحته وهكذا الشذوذ؛ ولذا لم تكن دراستهم قاصرة على الأسانيد

وإنما بحثوا في علل المتون وشذوذها وجُمِعت أبحاثهم هذه في علل المتون والأسانيد في مصنفاتهم من كتب العلل وهي كثيرة.

ومن أجل ذلك نشأت علوم لا تكتفي بدراسة الإسناد بل تعني بدراسة الإسناد والمتن جميعا فمن ذلك: الحديث المقلوب، والمضطرب، والمدرج، والمعلل، والمصَحَّف، والموضوع، وزيادة الثقة. كما أنشِئَت علوم تتعلق بدراسة المتن خاصةً من ذلك غريب الحديث، أسباب وروده، ناسخه ومنسوخه، مشكله، ومحكمه.

وفي هذا بذل المحدثون جهدًا لا نظير له ولا مثيل ومن جهودهم في دراسة المتن ما وضعوه من علامات وضوابط يُعرَف بها وضع الحديث من غير رجوع إلى سنده من ذلك:

- ركاكة اللفظ في المروي: فيدرك مَن له إلمام باللغة ومعرفتها أن ذلك لا يمكن أن يكون من كلام النبي ﷺ إذا صرح الراوي بأنه لفظه، وإلا فمدار الركاكة على المعنى وإن لم ينضم إليها ركاكة اللفظ.
- مخالفة الحديث لنص القرآن أو السنة المتواترة: فما يخالف القرآن كحديث مقدار الدنيا وإنها ستة آلاف سنة، فهو مخالف لقوله تَعَالَىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾. (الأعراف: ١٨٧).
- وما يخالف السنة كأحاديث مدح من اسمه محمد أو أحمد، وأن كل من يسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار؛ والنار لا يُجَارُ منها بالأسماء والألقاب وإنما بالإيمان والعمل الصالح.
- ما اشتمل على مجازفات وإفراط في الثواب العظيم على الأمر الصغير، أو وعيد عظيم على فعل يسير: كحديث: من قال: لا إله إلا الله، خلق الله من تلك الكلمة طائرا له ...

إن مقاييس المحدِّثين في السند لا تنفصل عن مقاييسهم في المتن إلا على سبيل التوضيح والتبويب والتقسيم، وإلا فالغالب على السند الصحيح أن ينتهي بالمتن الصحيح، والغالب على المتن المعقول المنطقي الذي لا يخالف الحس أن يَرِدَ عن طريق صحيح.

فعلماء الحديث - رحمهم الله - درسوا متن الحديث دراسة وافية يَعرف قدرَها مَن نظرَ إلى مؤلفات القوم وما تركوه من ميراث عظيم سارت على ضوئه الأجيال، واعترف بذلك المنصفون.

فلا عبرة بما قاله الحاقدون الذين يريدون شرًّا بديننا القويم، فنحن المسلمين بحمد الله نثق في علمائنا الأجلاء ونقدّر لهم جهودهم، ونشكر لهم ما بذلوه من جهود في خدمة سنة النبي ﷺ، ونشهد لهم بذلك وبسلامة منهجهم واستقامته ولا نلتفت إلى طعن طاعنٍ أو قول مبغض فيهم أبدا بل نكشف قوله ونرد كيده ونمحو أثره وصدق الله إذ يقول: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ (الأنبياء: ١٨).